في افتتاح الندوة اليمنية ـ الماليزية للاستثمار:

مجور:ندوة الاستثمار تؤسس لبداية قوية لعلاقات اقتصادية تحقق الفائدة للبلدين والشعبين

نؤكد دعم الحكومة لكافة النتائج التي ستخرج بها الندوة

نجدد الدعوة للمستثمرين الماليزيين إلى لمساهمة في عملية التنمية باليمن

العلاقات الاقتصادية اليمنية الماليزية تاريخية ومتنامية وتعكس العلاقات المتينة بين الحكومتين والشعبين

صنعاء/سبأ:

جدد الدكتور علي محمد مجور، رئيس مجلس الوزراء الدعوة للمستثمرين الماليزيين للمساهمة بعملية التنمية في اليمن ، واستغلال الفرص الاستثمارية الواعدة في مختلف القطاعات ، مؤكدا أن الاستثمارات الماليزية ستحظى بكل الدعم والرعاية والتسهيلات عبر نظام النافذة الواحدة.

وفي كلمة القاها لدى افتتاحه الندوة اليمنية الماليزية للاستثمار التي عقدت امس بالعاصمة صنعاء عبر رئيس الوزراء عن تطلعه الى ان تشهد الفترة المقبلة مزيداً من الشراكة بين مختلف الجهات ذات العلاقة والشركات ورجال الأعمال في البلدين ، وذلك من خلال إقامة مشاريع استثمارية ماليزية يمنية مشتركة في اليمن أو اقامة مشاريع استثمارية ماليزية منفردة.

واشار مجور الى ان العلاقات الاقتصادية بين اليمن وماليزيا تاريخية ومتنامية ، وتعكس مستوى تطور العلاقات المتينة بين الحكومتين والشعبين الشقيقين ، مؤكدا ضرورة العمل المستمر لتعزيز هذه العلاقات وتطويرها وفق رؤية مؤسسية منتظمة ، وإعطاء القطاع الخاص في البلدين دورا محوريا بهذه العملية ، وإقامة المشاريع الاستثمارية التي تخدم المصالح المشتركة والتكامل الاقتصادي بين الشعوب الإسلامية.

واوضح رئيس الوزراء ، ان هذه الندوة التي نظمتها الهيئة العامة للاستثمار تمثل إحدى الأدوات العملية لوقوف القطاع الخاص اليمني والماليزي امام الفرص المتاحة لتطوير الشراكة بين البلدين وتبادل الآراء والافكار التي من شأنها المساهمة في تجسيد رؤى الحكومتين وتطلعات الشعبين الشقيقين في العمل الثنائي الاستثماري والتجاري وتعزيز المصالح وتبادل المنافع في مختلف القطاعات وعلى كافة المستويات.

وأشار مجور الى ما يمتلكه اليمن من مقومات للاستثمار الناجح والفاعل من خلال امتلاكه موقعاً إستراتيجياً ممتازاً وشريطاً ساحلياً يمتد أكثر من 2000 كيلومتر، فضلا عن البيئة القانونية المنافسة والأيدي العاملة الرخيصة والفرص الاستثمارية المتعددة التي تعزز قدرته التنافسية وتجعله من بين الدول الجاذبة للاستثمار في جميع القطاعات الخدمية والانتاجية وخاصة النفط والمعادن والبنية التحتية والسياحة والزراعة والاسماك التي تهم المستثمر الماليزي.

وأكد اهتمام الحكومة في المرحلة الراهنة بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق بيئة استثمارية مشجعة ومحفزة من خلال الاستمرار في تطبيق برنامج الاصلاح المالي والاقتصادي والاداري الذي تبنته الحكومة منذ العام 1995م وإنجاز مصفوفة الاصلاحات التنفيذية والاجراءات قصيرة الأجل للمساهمة في تعزيز البيئة الاستثمارية وتطبيق نظام النافذة الواحدة في الهيئة العامة للاستثمار وتفعيل دور المحاكم التجارية وانشاء سوق للأوراق المالية وتخصيص أراض للاستثمار وإنشاء المناطق الصناعية وإعطاء القطاع الخاص دورا رياديا في تنفيذ مشاريع البنية التحتية والقطاعات الخدمية والانتاجية وغيرها من الاجراءات المعززة للمناخ الاستثماري في اليمن.

وأوضح رئيس الوزراء أن اليمن خطت خطوات جادة في تشجيع وجذب الاستثمارات اليها واستغلال الفرص الاستثمارية المتعددة وقدمت لها التسهيلات والضمانات والإعفاءات بما في ذلك منح الأرض مجانا للمشاريع الاستراتيجية الكبيرة ، مرحبا بالوفد الماليزي من الغرفة التجارية الماليزية ورجال الاعمال والمستثمرين الماليزيين برئاسة علي العطاس رئيس الغرفة ، في زيارتهم لبلدهم الثاني اليمن والتعرف على مزايا وفرص الاستثمار الواعدة فيها بمختلف القطاعات الخدمية والإنتاجية ، متمنيا للوفد طيب الإقامة وللندوة تحقيق غاياتها لفتح آفاق جديدة ومتجددة في العمل الاقتصادي المشترك ، مؤكدا دعم الحكومة لكافة النتائج التي ستخرج بها هذه الندوة الاستثمارية الهامة والتي تؤسس لبداية قوية لعلاقات اقتصادية تحقق الفائدة للبلدين والشعبين الشقيقين.

الندوة حضرها عدد من الوزراء ورجال الاعمال واعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين لدى اليمن، وشارك فيها اكثر من 40 شركة ماليزية ، حيث ناقشت عدداً من اوراق العمل حول مزايا وفرص الاستثمار في اليمن قدمت من وزارات الصناعة والتجارة والاشغال العامة والطرق والثروة السمكية والنفط والمعان والسياحة والزراعة والهيئة العامة للاستثمار.

من جانبه القى الاخ صلاح العطار، رئيس الهيئة العامة للاستثمار كلمة اشار فيها الى ان الندوة تهدف الى تعزيز وتطوير العلاقات الاستثمارية بين اليمن وماليزيا ، معتبرا الندوة فرصة للمستثمرين الماليزيين للتعرف عن قرب على بيئة اليمن الاستثمارية في مختلف القطاعات الخدمية والانتاجية التي يهتم بها القطاع الخاص الماليزي وخاصة قطاع البنية التحتية. واوضح أن جلسة التوافق التي ستعقد بين رجال الاعمال اليمنيين والماليزيين تمثل فرصة للجميع لمد الجسور وبلورة أفكار عملية لإقامة شراكة بين القطاع الخاص في اليمن وماليزيا من خلال التباحث حول مشاريع استثمارية واعدة في مختلف المجالات.

وأشار العطار الى جهود الحكومة في تنقية البيئة الاستثمارية من خلال اتخاذ سلسلة من الاصلاحات من ضمنها مراجعة القوانين المتعلقة بالاستثمار وتفعيل المحاكم التجارية والنهوض بالمناطق الصناعية في مختلف المحافظات.

واكد أن الهيئة العامة للاستثمار تركز في عملها على تبسيط الاجراءات وتقديم الرعاية والتسهيلات للمستثمرين وتفسح المجال للقطاع الخاص في إيجاد شراكات فعالة من اجل اقامة المشاريع الاستثمارية المختلفة ليلعب دوره الريادي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن والمساهمة في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة ، داعيا رجال الاعمال الماليزيين للاستثمار في اليمن ، مؤكدا ان هذه الاستثمارات ستحظى بكل الرعاية والدعم وفق القوانين النافذة.

الى ذلك اكد الاخ محمد عبده سعيد ، رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية ان هذا التجمع الكبير لرجال الاعمال والساسة من البلدين يمثل محاولة صحيحة وجادة لطرق الأبواب النوعية والآمنة لتبادل الاستثمارات والخبرات وتعزيز اواصر العلاقات الاقتصادية بين اليمن وماليزيا ، وقال:" اليمن اليوم تمتلك الرؤية والإرادة الحكيمة ولدينا برامج إصلاحات اقتصادية جريئة من شأنها جميعا تحقيق التنمية والنهضة المنشودة وان جذب الاستثمارات الخاصة هي احد ابرز اهداف هذه الاصلاحات» ، مؤكدا أن دعوة رجال الاعمال الماليزيين للاستثمار باليمن وخلق شبكة علاقات اقتصادية قوية سيجسد عمق العلاقات فيما بينهما ، داعيا الى الاستفادة من التجربة الماليزية في عملية التنمية والنهوض وجذب الاستثمارات الاجنبية من اجل تحقيق اهداف واستراتيجيات التنمية في اليمن.

وتحدث في الندوة الأخوين علي العطاس ، رئيس الغرفة التجارية الماليزية وعبد الصمد بن عثمان السفير الماليزي بصنعاء ، حيث أعربا عن الشكر للحكومة اليمنية ومبادرتها بعقد مثل هذه الندوة ، وأشادا بالعلاقات التاريخية التي تربط البلدين الشقيقين ، وأكدا أن الندوة فرصة لتعريف رجال الاعمال الماليزيين بالمناخ الاستثماري والفرص الاستثمارية المتاحة في اليمن ، وستمكنهم من التعرف عن قرب على المجالات التي يرغبون بالاستثمار فيها خاصة أن اليمن لديها فرص استثمارية كبيرة في مختلف المجالات.

وأوضح العطاس وبن عثمان أن الحكومة الماليزية تشجع الاستثمار في الاسواق الواعدة ومنها اليمن وخلق شراكة تجارية واستثمارية حقيقية مع اليمن في ضوء دعم الحكومة الماليزية لهذه الشراكة ، واكدا ان الاصلاحات التي نفذتها الحكومة اليمنية تشجع وتسهم بجذب الاستثمارات لليمن.

بعد ذلك عقدت جلسة توافق بين رجال الاعمال اليمنيين والماليزيين كرست لبلورة أفكار عملية لإقامة شراكة بين القطاع الخاص في البلدين.

العطار:

الندوة فرصة لمد الجسور وبلورة أفكار عملية لإقامة مشاريع استثمارية واعدة وتحقيق الشراكة بين القطاع الخاص في اليمن وماليزيا

نأمل أن يتعرف القطاع الخاص الماليزي عن قرب على بيئة اليمن الاستثمارية في القطاعات الخدمية والانتاجية

رئيس اتحاد الغرف:

اللقاء محاولة جادة لطرق الأبواب النوعية والآمنة لتبادل الاستثمارات والخبرات وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين اليمن وماليزيا

ندعو الى الاستفادة من التجربة الماليزية في عملية التنمية وجذب الاستثمارات

العطاس:

الحكومة الماليزية تشجع الاستثمار في الأسواق الواعدة ومنها اليمن

الإصلاحات التي نفذتها الحكومة اليمنية تسهم في جذب الاستثمارات وتطلع إلى شراكة تجارية واستثمارية حقيقية مع اليمن

عدد من المشاركين في الندوة اليمنية الماليزية يؤكدون:

اليمن واعد بمقومات طبيعية جاذبة للاستثمار الخارجي

صنعاء/ عبدالواحد الضراب:

بلادنا من البلدان الواعدة في مجال الاستثمار في مجالات عديدة حيث تتمتع بمقومات طبيعية جاذبة للاستثمارات الخارجية خصوصاً في مجالي السياحة والأسماك ، حيث تسعى الحكومة في بلادنا ممثلة بالهيئة العامة للاستثمار إلى تقديم كافة التسهيلات والإجراءات للمستثمرين الخارجيين للاستثمار في بلادنا ، لما للاستثمار من أهمية كبيرة في التنمية الشاملة ودعم الاقتصاد الوطني ، وبهذا الخصوص عقدت أول من أمس بصنعاء الندوة اليمنية الماليزية بهدف تعريف المستثمرين ورجال الأعمال الماليزيين بالفرص الإستثمارية المتاحة لهم في بلادنا.

"14أكتوبر" كانت حاضرة في الندوة وأستطلعت آراء عدد من رجال الأعمال الماليزيين واليمنيين حول هذا الموضوع وخرجت بالحصيلة التالية:

فرص استثمارية

الأخ علي العطاس – رئيس الغرفة التجارية الماليزية تحدث عن اهتمامات المستثمرين الماليزيين بالاستثمار في بلادنا بالقول " تربط الشعب الماليزي باليمن علاقات تاريخية منذ القدم ، وهناك فرص استثمارية كبيرة ومتوفرة في اليمن ، والجانب الماليزي يركز على ثلاثة قطاعات ذات أولوية وهي القطاع السياحي ، وقطاع التعليم الفني والمهني ، والمناطق الصناعية .

وأضاف العطاس «نحن نؤمن بأهمية التواصل بين الشعبين ومثل هذه الندوات توفر كثيراً من فرص التواصل ، ونظرتنا إلى اليمن ممتازة وعلى الحكومة اليمنية الترويج لإمكاناتها الاستثمارية ، حيث أن ماليزيا لها باع طويل وخبرة طويلة في الجوانب السياحية».

وأشار العطاس إلى أنه اقترح على الحكومة اليمنية فتح مكتب للغرفة التجارية الماليزية في عدن أو حضرموت كي يساعد الجانبين على التواصل المستمر دون مواجهة أي معوقات أو صعوبات .

وقال العطاس «وجدنا تجاوباً من الحكومة في اليمن والقطاع الخاص اليمني».

إصلاحات واسعة

من جانبه أشار رئيس الهيئة العامة للاستثمار صلاح العطار إلى أن الحكومة قامت بسلسلة من الإصلاحات الاستثمارية حيث يتم الآن مراجعة بعض القوانين ومنها قانون الاستثمار ، وقانون تمليك الأجانب الذي يناقش في مجلس النواب ، كما سعت الهيئة العامة للاستثمار إلى تبسيط الإجراءات للمستثمرين الماليزيين وذلك بهدف جذب الاستثمار الذي يلعب دوراً كبير في التنمية الشاملة في بلادنا ونتيجة لذلك فقد أصبحت بلادنا من أهم البلدان .

وقال العطار « بلادنا تتمتع بعلاقات تاريخية مع ماليزيا منذ فجر الإسلام ونسعى الآن لإحياء العلاقات الإستثمارية بين البلدين».

اليمن بوابة الانطلاق لدول إفريقيا

أما مديرة التسويق بالغرفة التجارية فقد تحدثت عن الاستثمارات في بلادنا بالقول " اليمن في غاية الأهمية بالنسبة للاستثمارات الماليزية لان اليمن تشكل بوابة ينطلقون فيها إلى باقي الدول العربية والأفريقية وتركيزنا الأساسي هو على اليمن لإقامة المشاريع وتحديدها وإقامة بلد استثماري رائع لجذب المستثمرين من باقي الدول العربية والأفريقية .

وقالت " نحن الآن بصدد أربع اتفاقيات مبدئية مع شركات مختلفة ونحن بصدد إقامة القنصلية الماليزية اليمنية للتجارة وهذه أهم نتائج المؤتمر الذي سيعقد في حضرموت.

قوة اقتصادية

وتحدث الأخ أحمد محمد جمعان – رجل أعمال يمني بالقول « من أهم الأمور التي نناقشها هي التكنولوجيا ..و ماليزيا استطاعت أن تخلق من القوى البشرية قوة اقتصادية كبيرة جدا ، ونتمنى لو تستطيع أن تنقل هذه التجربة إلى بلادنا ، حيث لدينا قوى بشرية كبيرة ولكنها غير مؤهلة أو مدربة ومن خلال هذه النقلة ستساعد في تطوير قدرات القوى البشرية في بلادنا ، ولابد أن يكون في هذا المؤتمر بعض التعديلات البسيطة وتكون في جوانب كثيرة ، ونتطلع إلى أن تترجم قوانين الاستثمار في بلادنا وتطبق تطبيق صحيح خدمة للاستثمار وجذب المستثمرين» .

وقال جمعان " لابد أن نفتح علاقات مع الدول ومنها ماليزيا ، والأزمة المالية العالمية ليس لها ضرر على بلادنا سوى انخفاض سعر النفط لأنه لا توجد لدينا أسواق مالية ولا بورصة حتى نكون قلقين ، ولكن انخفاض النفط سيعمل على تقليص في الميزانية وسيقلل من التنمية بشكل أو بأخر».

تهيئة المناخ الاستثماري

وتحدث جميل الشهاب – المدير التنفيذي لمؤسسة ماستر بندر كوربنشن المملوكة للغرفة التجارية عن بيئة الاستثمار في اليمن بقوله « أنا أنظر إلى مجال البناء والمقاولات وهناك كثير من الفرص في هذا المجال ، ولكنها تحتاج إلى بنية تحتية قوية مثل بناء الطرق ومحطات توليد كهربائية وغيرها . ومباني وسكن ،وهناك حاجة ماسة لهذه الأشياء ، وإذا تهيأ المناخ للاستثمار من ناحية تحويل المبالغ والجوانب القانونية وغيرها سيكون سهلاً بالنسبة لنا بالدخول للإستثمار في اليمن ، و عند تحديد الاحتياجات المطلوبة تماماً فسنقوم بإعداد دراسة ونحتاج إلى خمسة شهور لإعداد مشروع التقرير ومن خلاله يتخذ المستثمرون قراراتهم النهائية كي يدخلوا للاستثمار في اليمن.

وبالنسبة لتنفيذ المشاريع فهي تأخذ من سنتين إلى ثلاث سنوات . والوضع بالنسبة لنا مناسب وسنكون من أول المستثمرين».